الأمم المتحدة

E/2004/50

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 April 2004
Arabic
Original: English

الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى
٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري

مذكرة من الأمين العام*

موجز

ترد في هذه المذكرة معلومات أساسية، ويتم تناول عدد من المسائل (أبرزت بحروف داكنة) لينظر فيها الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٤، مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وذلك في ما يخص ثلاثة مواضيع اختيرت لتكون محورا للمناقشة هذه السنة، وهي: (أ) تأثير الاستثمارات الخاصة والمسائل المتعلقة بالتجارة على تمويل التنمية؛ و (ب) دور المؤسسات المتعددة الأطراف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ج) القدرة على تحمل أعباء الديون والتخفيف من تلك الأعباء. ويشمل الموضوع الأول المواضيع الفرعية الثلاثة التالية: المناخ الاستثماري والنمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك دور القطاع الخاص؛ تدفقات رأس المال الخارجي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والمسائل المتعلقة بالتجارة.

* استفادت هذه المذكرة من المشاورات التي أجريت مع موظفي المؤسسات الكبرى صاحبة المصلحة، المشاركة في عملية تمويل التنمية، والوكالات الأخرى ذات العلاقة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بيد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحمل وحدها المسؤولية عن محتويات هذه المذكرة.

وقد قدمت هذه المذكرة للتجهيز في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ويعود ذلك إلى أن المسائل المحددة التي يريد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تكون محورا لنقاش الاجتماع، لم تكن قد اختيرت قبل منتصف آذار/مارس ٢٠٠٤.

230404 210404 04-30535 (A)

ويشمل الموضوع الثاني أيضا ثلاثة مواضيع فرعية محددة وهي: رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛ وغيرها من الأدوات الإنمائية؛ وتمويل الأنشطة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك توفير موارد جديدة ومبتكرة. ويتكون الفرع الثالث المتعلق بالقدرة على تحمل أعباء الديون من قسمين فرعيين: يتعلق أحدهما بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويتناول الآخر المسائل المتعلقة بالبلدان ذات الدخل المتوسط، وغيرها من البلدان غير المدرجة في مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أولا – مقدمة

١ – لا تزال معظم الشواغل التي أبرزت في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قائمة في سنة ٢٠٠٤، غير أنها ذات درجات متباينة من الحدة. وقد تحسّن منظور المستقبل الاقتصادي العالمي، على الرغم من التهديدات المتكررة للسلم والأمن العالميين، التي تنتقص من الثقة. ويتوقع حدوث تسارع في النمو في جميع مناطق العالم خلال السنة الحالية[1]. وعلى الجبهة الاقتصادية، يمكن اعتبار التحدي القائم حاليا ذا ثلاثة جوانب، وهي: (أ) الحفاظ على زخم النمو والتنمية، مع ضمان تمكن جميع البلدان، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، من النمو بسرعة مُرضية؛ و (ب) التخلص من أوجه الاختلال العالمية بطريقة لا تتسبب في اضطرابات اقتصادية حادة، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو النامية؛ و (ج) ضمان التنفيذ السريع للإجراءات المحلية والدولية المتفق عليها في إطار توافق آراء مونتيري، الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في سنة ٢٠٠٢، لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وفي واقع الأمر، فإن المجتمع الدولي قد شدد، في المنتديات المتعددة الأطراف الرئيسية التي عُقدت خلال الاثني عشر شهرا الماضية، على توفر الإرادة السياسية الضرورية من أجل التنفيذ السريع لـ ''الإجراءات الرائدة'' التي اتفق عليها في إطار توافق الآراء.

٢ – ويجسد توافق آراء مونتيري التوجهات الرئيسية للسياسات المحلية والدولية، وعمليات الإصلاح المؤسسية، لتحقيق تنمية طويلة الأمد ومتسمة بالإنصاف. ويعد التنفيذ المتساوق لتوافق الآراء مسألة ذات أهمية حاسمة لتشجيع كل من تنمية الموارد المحلية، والتحويلات المالية الصافية إلى البلدان النامية، وذلك لزيادة الاستثمارات الإنتاجية، وتعزيز البرامج الاجتماعية. وقد تم في مذكرة الأمين العام بخصوص الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للسنة الماضية (E/2003/50) تحديد ثمانية مجالات يكتسي فيها التساوق المعزز بين الإجراءات الرئيسية، في إطار توافق آراء مونتيري، أهمية أساسية لتحسين النواتج، وهذه المجالات هي: (أ) توفر رؤية مشتركة للتنمية، لدى السلطات الوطنية والدولية، على الصعيدين القطري والإقليمي، (ب) استكمال الجهود الوطنية من خلال الجهود الدولية؛ (ج) ترافق إمكانية وصول الصادرات إلى الأسواق على نحو محسن وقابل للتنبؤ به مع زيادة التدفقات المالية الدولية؛ (د) ترافق تنمية قدرات الإنتاج المحلية مع تحسين إمكانية وصول الصادرات إلى الأسواق؛ (هـ) ترافق اتخاذ تدابير تجعل التدفقات أكثر استقرارا من ذي قبل مع زيادة تدفقات رأس المال الخاص؛ (و) تحسين حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية في آن معا؛ (ز) وضع السياسات الوطنية والدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإعادة هيكلة الديون، بشكل يأخذ في

الاعتبار الكامل ما يمكن أن يترتب على هذه السياسات من نتائج في الأجلين الطويل والقصير؛ (ح) إكمال الحكم المحسن والمتسم بمزيد من الديمقراطية على المستوى الوطني بالحكم المعزز والديمقراطي على المستوى الدولي.

٣ - والآن، وبعد انقضاء عامين على انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لا يزال تعزيز الجهود الإنمائية، على المستويين الوطني والعالمي، مهمة رئيسية للمجتمع الدولي. وقد قامت البلدان النامية بجهود ملحوظة في المجالات الرئيسية المبينة في الإجراءات الرائدة لتوافق آراء مونتيري، بما في ذلك ''تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية''[٢]. وتبين التقييمات المتعددة الأطراف التي أجريت في الآونة الأخيرة وجود تحسن في توجهات سياسات البلدان النامية، لا سيما في المجالات الرئيسية الأربعة: الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية؛ والتدابير والبرامج المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والإدماج الاجتماعي؛ والسياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية؛ وتعزيز الإدارة العامة وتنمية المؤسسات من أجل تحسين الحكم[٣]. ولئن لم تحرز كل البلدان تقدما كافيا، وكما كانت الجهود التي بذلت في بعض البلدان ضئيلة أو حال عدم توفر الإرادة السياسية، أو ضغوط المصالح الخاصة، بينها وبين تحقيق الإصلاحات المطلوبة، فإن هناك دليلا قويا على أن خطوات إيجابية قد تم اتخاذها في العديد من البلدان النامية في الاتجاه الذي اتفق عليه في إطار توافق الآراء.

٤ - وبصفة عامة تباينت مستويات الجهود التكميلية التي قامت بها البلدان الصناعية، كما يتضح في الفروع التالية من هذه المذكرة. وازداد، بشكل عام، حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وأمكن تحقيق تقدم من أجل التنسيق بصورة أفضل بين المانحين. بيد أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة تحول دون تحقيق المستويات المقدرة المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سنة ٢٠١٥. وعلى جبهة التجارة المتعددة الأطراف، فإنه بعد الانتكاسة التي شهدها المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانكون، المكسيك، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[٤]، استؤنفت المفاوضات في إطار برنامج عمل الدوحة في سنة ٢٠٠٤. وكما سيناقش فيما بعد، فإن تبني نهج متساوق للتنمية المستدامة، والحد من الفقر، يتطلب تحقيق أوجه تقدم بشكل متزامن، في مجال توفر الموارد المالية العامة والخاصة، والوصول إلى التجارة.

٥ - ومن الضروري أن تتوفر أيضا جهود معززة في مجال التعاون والتنسيق، من أجل تحسين الحكم العالمي. وتتطلب عملية التخلص من أوجه الاختلال العالمية، بأسلوب سلس، تبني الاقتصادات الصناعية الرئيسية لسياسات اقتصاد كلي متساوقة. ويمكن لانعدام التساوق

أن يفضي، في واقع الأمر، إلى نتائج أسوأ بالنسبة لهذه البلدان، بالإضافة إلى البلدان النامية، كما يمكن أن يفضي أيضا عدم توفر التعاون والتنسيق بدرجة كافية إلى فقدان ثقة العناصر الاقتصادية الرئيسية بشكل مفاجئ، وتصاعد أسعار الفائدة الفعلية، وزيادة تقلب أسعار صرف العملات الاحتياطية الرئيسية. ولن تقتصر الآثار السيئة لذلك على التجارة الدولية وديناميات النمو فحسب، بل سيزداد أيضا عدم الاستقرار المالي العالمي، مما سيكون له آثار سلبية على التنمية. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تأخذ الاقتصادات الصناعية الرئيسية، في حسبانها، عند وضع السياسات، الآثار المحتملة لقراراتها على جميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية، مسألة حاسمة الأهمية[٥]. وفي موجز لقاء الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى، المعقود في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، شدد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن من بين المسائل الرئيسية، التي تحظى باهتمام بالغ، مسألة تعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، ولا سيما في المؤسسات المالية الدولية (انظر A/58/77-E/2003/62). وفي وقت لاحق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عرض رئيس الجمعية العامة، في الموجز الذي قدمه عن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وجهات النظر الرئيسية للمشاركين حيال الخطوات المتعلقة بتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك زيادة الاستفادة من الأمم المتحدة (A/58/555، الفقرة ٣٩).

٦ - وأدت الاعتبارات المبينة في الفقرة المدرجة أعلاه إلى قيام أعضاء مجموعة الثماني إلى توسيع نطاق مشاوراتهم بشأن بعض المسائل، المدرجة على جدول أعمال المجموعة، مع مجموعة مختارة من البلدان النامية. وفي إطار مؤسسات بريتون وودز، أضحت مسألة تصويت البلدان النامية، ومشاركتها، جزءا من جدول الأعمال المعروض لمداولات المجالس التنفيذية، واللجنة النقدية والمالية الدولية، واللجنة الإنمائية، التابعة لصندوق النقد الدولي. وتغطي المواضيع التي هي قيد المناقشة ما يتم اتخاذه من تدابير لتعزيز تعبير البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عن صوتها، وتمكينها من تحقيق مشاركة أكثر فعالية، في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعملية صنع القرار في هاتين المؤسستين. وفي هذا الصدد، فإن اللجان المشار إليها آنفا، قررت في اجتماعاتها المعقودة في دبي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مواصلة الجهود المبذولة بشأن هذا المسائل. وطُلب إلى المجالس التنفيذية أن تقدم تقارير عن جميع الجوانب المتعلقة بمسألة تمكين البلدان النامية من التعبير عن صوتها، في الاجتماعات السنوية لسنة ٢٠٠٤. ووافقت اللجنة الإنمائية أيضا على أن تنظر في خارطة طريق بشأن الإجراءات والخطوات المقبلة في اجتماعها الذي سيعقد في ربيع سنة ٢٠٠٤[٦].

٧ - ويرد فيما يلي تحليل واستعراض للمواضيع الثلاثة التي اختيرت للمناقشة في جلسات الموائد المستديرة في الاجتماع الذي عقد في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وحيث إن المجالين

(أ) و (ح) من بين المجالات الثمانية التي تتطلب تساوقا معززا، والتي تم تحديدها في الفقرة ٢ أعلاه، قد سبق تغطيتهما في المقدمة، فإن المجالات الستة المتبقية سيتم بحثها بشكل مشترك مع المواضيع المناظرة التي ستعالج بمزيد من التفصيل في الفروع الثلاثة التالية.

ثانيا – الموضوع الأول: تأثير الاستثمار والمسائل المتعلقة بالتجارة على تمويل التنمية

مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام بما في ذلك دور القطاع الخاص

٨ – تم الاعتراف في توافق آراء مونتيري بأن الموارد المحلية هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد تعتبر الإدارة المالية السليمة والاستخدام الحكيم للموارد العامة والسياسات التي تيسّر تحقيق وفورات محلية وحشد الاستثمار الخاص عن طريق تعزيز تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص، مسائل هامة بالنسبة للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل والحد من الفقر. وقد تم تأكيد أهمية هذه الصلة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية[٧] كما أكدته اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية في تقريرها الأخير المقدم إلى الأمين العام[٨].

٩ – وتوضح تجربة البلدان النامية أنه لكي يفيد النمو الاقتصادي جميع السكان يعتبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عنصرا أساسيا من عناصر نمو القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتنفيذ سياسات عمل وسياسات اجتماعية تدعم القضاء على الفقر وتعزز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتوزيع العادل للدخل. ولتحقيق هذه الغاية، يعتبر التماسك والتنسيق في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجسد في استراتيجيات التنمية الوطنية أمرا ضروريا.

١٠ – وقد بذلت جهود وطنية في عدد كبير من البلدان في مختلف مجالات الإصلاح المؤسسي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي الخاص إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم وتعزيز[٩]. وتشمل التدابير الرامية إلى تعزيز شؤون الحكم: زيادة الشفافية والمساءلة، وتعزيز التشريعات المكافحة للفساد وتنفيذها، واتخاذ تدابير لمكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب، وسيادة القانون وتوفير قضاء نزيه وحقوق ملكية محددة بصورة جيدة ووضع نظم تنظيمية فعالة. وتحمي الرقابة الرسمية المعززة لإدارة الشركات والالتزام بمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، حقوق المستثمر والمصلحة العامة معا وهما مكمِّلان لعملية تعزيز أداء القطاع الخاص. ويساهم توسيع عمليات صُنع القرار الوطنية القائمة على المشاركة وترسيخها في حشد الدعم السياسي المحلي الواسع النطاق لسياسات التمكين

وتعزيز نظام وضع سياسات ديمقراطي قوي وشامل. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التقدم المستمر المحرز في إنهاء الصراعات وبناء السلام والأمن أمرا ضروريا لتوفير بيئة داعمة للاستثمار الخاص.

١١ - ويعتبر الإصلاح المؤسسي عملية طويلة الأمد لتناول مجموعة واسعة من مجالات السياسات. وتفيد التجربة الماضية، أن الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، قد تحتاج إلى ترتيب أولوياتها وتسلسل سياساتها الإصلاحية كما فعلت البلدان المتقدمة، استنادا إلى قدراتها وظروفها الخاصة وأهدافها، حتى تحقق النتائج.

١٢ - ويمثِّل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والتي تقدم مجموعة جديدة من المعايير والتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، ومن جملة أمور، تعترف بأهمية إعادة الأصول الوطنية التي فُقدت عن طريق الفساد مثالا للجهود الأخيرة المبذولة في إطار التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز شؤون الحكم. وقد أصبحت آلية استعراض الأقران المعنية بإدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعمل في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ويتمثل التحدي في تحقيق المزيد من المشاركة الواسعة النطاق بالإضافة إلى البلدان الست عشر المشاركة حاليا في هذه الآلية، لمضاعفة فعاليتها.

١٣ - وتؤكد التجربة في البلدان المتقدمة والنامية معا أهمية النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار بالنسبة للاستثمار الخاص. وبالرغم من التقدم الملحوظ الذي أُحرز في مجال تحسين استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في العقد الماضي إلا أنها لا زالت ضعيفة أمام الهزات الآتية من الاقتصاد العالمي. ولتخفيف آثار الهزات الخارجية هذه، ولتعزيز الاستقرار في إطار النمو الاقتصادي والإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية خلال الدورة الاقتصادية، يجري الاعتراف باطراد بحاجة هذه البلدان إلى تنفيذ سياسات اقتصاد كلي مبنية على إطار زمني متوسط الأجل يمكِّنها من استخدام سياسات اقتصاد كلي مواجهة للتقلبات الدورية. ويعزِّز تنفيذ هذه السياسات التماسك بين السياسات القصيرة الأجل والطويلة الأجل كما يعزز أيضا النمو الاقتصادي المستدام. ولكن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد في كثير من البلدان في مجال إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون العامة والإصلاح في مجال قانون الضرائب والإدارة ووضع الأطر المالية المتوسطة الأجل للإنفاق العام وتنفيذها. وتقوم البلدان الصناعية الرئيسية، من ناحيتها، بأداء دور هام في إطار تحسين تماسك السياسات وتنسيقها

لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار. وفي هذا الصدد، لا بد أن تراعي هذه البلدان، تأثير سياساتها على البلدان النامية حسب ما نوقش أعلاه.

١٤ - ويتم دعم تهيئة بيئة مواتية لتنمية الاستثمار والقطاع الخاص أيضا عن طريق تعزيز البنية التحتية المادية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الموارد البشرية. وقد انخفضت أوجه الإنفاق هذه، في كثير من البلدان، في إطار الانكماش الاقتصادي العالمي الأخير أو إثر أزمات مالية محددة. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى الإصلاح الإداري المالي المذكور أعلاه وإلى حشد استثمارات إضافية في هذه المجالات.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ثبتت بوضوح أهمية وجود نظام مالي سليم وفعال لعملية التنمية. وهناك اعتراف متزايد بأن النظم المالية الشاملة التي يسهل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الأعمال الصغيرة وسكان الريف والنساء والفقراء إليها تكون ملائمة للأنشطة الإنتاجية الخاصة الواسعة النطاق. وقد واصل كثير من البلدان جهودها في مجال الإصلاح التنظيمي المالي بتعزيز هذا القطاع. وسيساهم إجراء المزيد من التقييم للنظام التنظيمي والسياسات المالية وإصلاحها بغرض تقليل المعوقات المواجهة أمام التمويل بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان في بناء نظام شامل. فالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات التجارية والمالية المتخصصة، بما في ذلك مصارف التنمية ومصارف الإسكان واتحادات الائتمان وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين في تطوير القطاع المالي وتنمية القطاع الخاص في جميع البلدان في إطار تنظيمي وتدبيري وإشرافي مناسب لا بد من مراعاته.

١٦ - وتوضح التجربة الإنمائية أن وجود نظام يتمتع بقواعد نزيهة وشفافة معنية بالتنافس فيما بين الشركات ومعنية بالضرائب وتقليل الحواجز أمام إنشاء شركات جديدة ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يعزز تنمية القطاع الخاص. كما يمكن أن تحسِّن إعادة تقييم النظم التقييمية والضرائبية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تهدف إلى ''تهيئة المجال'' إلى حد كبير، المناخ الاستثماري. كما أن تيسير تطوير خدمات الأعمال التجارية الثانوية يمكن أن تكمِّل هذه الجهود عن طريق دعم عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين فرص حصولها على التمويل.

١٧ - وفي الوقت نفسه، يعتبر الدعم المتماسك والمنسق المقدم من البلدان المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف هاما بالنسبة لجهود السياسات التي تبذلها البلدان ذات الاقتصادات النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتقدم المساعدة المالية والتقنية في مجال بناء القدرات في ميادين السياسات ذات الصلة في هذه البلدان دعما هاما لإصلاح

السياسات المحلية وتنفيذها. ومن الأسس الجيدة لبذل المزيد من الجهود في هذا المجال، عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تحسِّن زيادة وصول الصادرات إلى أسواق البلدان المتقدمة الاحتمالات لنمو القطاع الخاص. ويعتبر تعزيز التكنولوجيا ونقل المهارات من البلدان الصناعية عن طريق الاستثمار والتجارة ذو أهمية بالغة لتنمية قطاع خاص متنوع وديناميي من الناحية التقنية. وعلاوة على ذلك، أظهرت التجربة في العقود الماضية، أن ثمة حاجة أيضا إلى زيادة تبسيط مشروطيات المنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الأخرى، وإلى اتفاقات متعددة الأطراف داعمة تماما لاستراتيجيات التنمية الوطنية وإلى المزيد من المرونة بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي الوطنية لمواجهة التقلبات الدورية[١٠]. وقد تكون مرونة الجهات المانحة ضرورية في هذا الصدد بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض.

الأسئلة

١٨ - ما المزيد الذي يمكن عمله لحفز زيادة المدخرات العامة والخاصة في البلدان النامية؟ وما هي النهج التي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للإنفاق العام في مجالات التعليم والصحة والهياكل الأساسية مع زيادة الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية؟ وكيف يمكن أن تسلط الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر مزيدا من الاهتمام على الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تحقيق الاتساق في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية العامة؟ وهل هناك ضرورة لتوسيع الإقراض المتعدد الأطراف في سياق مواجه للتقلبات الدورية؟ وكيف تستطيع الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال التجارة والمالية والمجالات الأخرى أن تكفل وجود سياسات ملائمة في البلدان النامية لتحسين التكنولوجيا والمهارات وتعزيز الدينامية في قطاعها الخاص والإسراع بتحقيق النمو الاقتصادي؟

التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجية بما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي

١٩ - يؤكد توافق مونتيري للآراء الدور التكميلي الحيوي الذي تلعبه التدفقات الرأسمالية الدولية ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي في تمويل التنمية. وتم التأكيد على أهمية الجهود الوطنية والدولية لزيادة هذه التدفقات باتجاه البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مع الحد من تقلباتها وتعزيز أثرها الإنمائي في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية وفي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين[١١].

٢٠ - وقد انخفضت التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية بشكل حاد منذ أواخر التسعينات. وبالرغم من بعض بوادر الانتعاش الذي شهدتها في السنة الأخيرة فإنها تقل بدرجة كبيرة عن متوسط المستويات المسجلة في النصف الأول لفترة التسعينات. وكانت التدفقات الرأسمالية لفترات قصيرة متقلبة ومسايرة للاتجاهات الدورية. وكان الاستثمار المباشر الأجنبي هو المصدر الوحيد للتدفقات الخاصة الصافية إلى داخل هذه البلدان منذ وقوع الأزمة المالية الآسيوية. وبعد أن شهد الاستثمار الأجنبي انخفاضا حادا في عام ٢٠٠٢ استقر في البلدان النامية، ويتوقع له أن ينهض من عثرته في عام ٢٠٠٤، مع أنه لا يزال ضئيلا جدا أو لا يكاد يذكر في كثير من البلدان النامية.

٢١ - والسياسات الوطنية التي تهيئ بيئة مواتية للاستثمار الخاص المحلي تكون ملائمة أيضا لجذب التدفقات الرأسمالية الخاصة الدولية. وقد أحرزت السياسات الوطنية المذكورة أعلاه في هذا الصدد نتائج تمثلت في تحسين مناخ الاستثمار في البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالرغم من أهمية الجهود المستمرة. وقد بُذلت جهود متواصلة في جمع المعلومات ونشرها بواسطة القطاعين العام والخاص بهدف تحسين نوعية وتوفر المعلومات ذات الصلة للمستثمرين مما من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في تقليل المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعددت معاهدات الاستثمار الثنائية التي يمكن أن تلعب دورا مهما في الحد من المخاطر السياسية والقانونية ذات الصلة بالاستثمار في هذه البلدان وازدادت بشكل مطرد وهي تشتمل على التزامات شاملة يمكن أن تترتب عليها آثار بعيدة المدى. وازدادت المعاهدات الثنائية لتفادي الازدواج الضريبي وهي أدوات مهمة للمساعدة في الحد من العبء الضريبي المفرط على المستثمرين في الوقت الذي يوزع فيه عبء الضرائب بين حكومات بلدان المنشأ وحكومات البلدان المضيفة. ويمكن لنوعي المعاهدات أن يساهما في تعزيز العوامل المتاحة في البلد المضيف لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي إذا أكملتها أوضاع اقتصادية ومؤسسية ملائمة.

٢٢ - لسياسات الاقتصاد الكلي المطبقة في البلدان الصناعية الرئيسية أثر مباشر على النمو الاقتصادي العالمي وعلى الاستقرار والتدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مثلما تمت مناقشته أعلاه. وتعتبر التدابير الدولية بما في ذلك التعاون والشراكات التي تشمل البلدان المانحة والبلدان المستفيدة والقطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف عوامل مهمة أيضا في تعزيز التدفقات الاستثمارية. ويحدد اتفاق كوتونو بين الجماعة الأوروبية والبلدان الأعضاء في مجموعات الدول في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ مجموعة من التدابير الشاملة في البلد الأصلي تقدم تفصيلات للأحكام المتصلة بتشجيع الاستثمار وتمويله ودعمه

والضمانات المتصلة به. وللمؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو آليات تهدف إلى تخفيف أخطار الاستثمار في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تشمل توفير ائتمانات مدعومة رسميا للصادرات وترتيبا لضمانات الأخطار والتمويل لدراسات الجدوى وأثبتت فعاليتها بدرجات متفاوتة في المساعدة في تشجيع التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى هذه البلدان. ويمكن أن يساعد الاستعراض لهذه التدابير بغرض تسليط الضوء على الفعالية النسبية لمختلف التدابير في تحديد المجالات التي تحتاج للمزيد من التركيز وإلى نهج جديدة[١٢].

٢٣ - وُجد أن الترتيبات الإقليمية والثنائية التي تهدف إلى تعزيز التكامل في مجالي التجارة والتعاون المالي مفيدة في جذب التدفقات الرأسمالية الخارجية. وقد ازداد عدد هذه الترتيبات بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الأخيرة والشيء المهم هو أن تكون متسقة مع الاتفاقات المتعددة الأطراف. ونظرا لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل قد أصبحت بلدانا مستثمرة دولية كبيرة فيمكن أن تساعد هذه الاتفاقات في توسيع إمكانياتها بشكل أكبر بوصفها مصادر مهمة للاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفضلا عن ذلك فإن الدعم الدولي الذي يتم عن طريق المساعدة المالية والمساعدة التقنية للمبادرات الإنمائية الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجهود الإقليمية الأخرى يمكن أن يساعد في تعزيز التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى المناطق النامية.

٢٤ - وبالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية يوجد اتفاق عام على أن من المهم أيضا ضمان زيادة الفوائد الإنمائية المحققة. وقد أكد الأمين العام في تقريره عن تنفيذ توافق آراء مونتيري (A/58/216) على ضرورة أن توفر السياسات الوطنية حوافز للاستثمار المباشر الأجنبي الذي يعمل على زيادة نقل التكنولوجيا وتحسين القيمة المضافة المحلية للصادرات ولا سيما توليد وظائف جديدة. وقد بذلت جهود من قِبل بعض الحكومات في بلدان المنشأ في هذا الصدد ولا تزال الحاجة قائمة لمواصلة هذه الجهود. وسوف يساعد المزيد من التحليل للتدابير الإضافية العملية والقائمة في بلد المنشأ والبلدان المضيفة في تحديد التدابير المتسقة والفعالة في هذا الصدد على أن يراعى في جملة أمور تكاليفها في الميزانية. وبازدياد عدد معاهدات الاستثمار المذكورة أعلاه ومعاهدات الازدواج الضريبي واتساع نطاقها يمكن أن تلتفت الأطراف في هذه الاتفاقات أيضا إلى أبعادها الإنمائية. وفضلا عن ذلك فقد استخدمت المشاورات بين المنظمات المالية الدولية أو الإقليمية والحكومات والقطاع الخاص في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة لتبادل الآراء عن السياسات وتوقعات القطاع الخاص. ويمكن استخدام هذه الآلية بكثافة أكبر للمساعدة في جذب التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية وتعزيز أثرها الإنمائي.

٢٥ - ازداد حجم التحويلات التي يقوم بها العمال إلى بلدانهم الأصلية بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الماضية وأصبحت ثاني أكبر مصدر للتدفقات المالية إلى البلدان النامية بعد الاستثمار المباشر الأجنبي وتزيد بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أنها توزع بطريقة أكثر توازنا من التدفقات الرأسمالية الخاصة فيما بين البلدان المستفيدة وهي أكثر استقرارا ويمكن أن تواجه التقلبات الدورية. واعترافا بأهمية التحويلات كمصدر من مصادر المالية فقد زادت البلدان النامية أثناء مفاوضات الدوحة من الأهمية التي تمنحها لموضوع الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين (النموذج ٤) في تعريف تجارة الخدمات وطرق توفير الخدمات لمنظمة التجارة العالمية. ونظرا لأن التحويلات توفر الموارد للاستهلاك وللاستثمار أيضا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو المشاريع الفردية الصغيرة فقد بُذلت جهود متزايدة في البلدان النامية بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو لتقليل تكلفة التحويلات وتوجيه الأموال للاستثمارات الإنمائية. ومن شأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بتسهيل الهجرة القانونية والطويلة الأجل أن تعزز أيضا من تدفق التحويلات إلى البلدان النامية.

سؤال

٢٦ - كيف يمكن تعزيز توفير المعلومات للمستثمرين المحتملين في البلدان النامية؟ وما هي الكيفية التي يستطيع بها القطاع الرسمي أن يخفف من المخاطر التي تواجه المستثمر الخاص في البلدان النامية بشكل أفضل؟ وما هي التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي والتي تساعد على تعزيز نقل التكنولوجيا وترتب آثارا على الصناعة المحلية وتحسِّن القيمة المحلية المضافة للصادرات؟ وما مدى فعالية الشراكات العامة والخاصة كآليات لتوفير الاستثمار في الاقتصادات النامية؟ لقد اقترح العديد من رابطات الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الأخرى ومجموعات أصحاب المصالح وضع مبادئ توجيهية للمسؤولية الاجتماعية المشتركة لمعالجة دور المشاريع المحلية والأجنبية في المساهمة في تحقيق التنمية والأهداف الاجتماعية والبيئية. وهل يتعين توحيد النهج المتنوعة لقواعد السلوك أو المبادئ في مجموعة متسقة للمبادئ التوجيهية والمعايير؟ وكيف يمكن تحقيق الاتساق في التعاون الدولي في مجال المالية والتجارة لتعزيز تحويلات العمال من أجل زيادة الاستثمار؟

المسائل المتصلة بالتجارة

٢٧ - يؤكد توافق آراء مونتيري على إمكانات التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية وأنه من أجل تسخير هذه الإمكانات فمن الضروري إبرام اتفاق متعدد الأطراف لتحرير التجارة

ولتستفيد منه جميع البلدان مع مراعاة احتياجات ومصالح البلدان النامية. ويشمل برنامج عمل الدوحة في جملة أمور مفاوضات بشأن الزراعة وفرص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والخدمات وبنود جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وقواعد منظمة التجارة العالمية وهي مجموعة من القضايا المتصلة بالتنمية ولا سيما المعاملة الخاصة أو التفضيلية والمسائل والاهتمامات ذات الصلة بالتنفيذ. وأهم من ذلك تم الاتفاق على البحث لوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صلب برنامج العمل. وفي مجال الزراعة على سبيل المثال التزم الأعضاء بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى إدخال تحسينات كبيرة على فرص الوصول إلى الأسواق بغرض الإنهاء التدريجي لجميع أشكال أوجه الدعم للصادرات والحد بدرجة كبيرة من الدعم المحلي المشوِّه للتجارة. ولذلك تشكل مفاوضات الدوحة تحديا للبلدان المتقدمة النمو لتنفيذ السياسات التجارية التي تتسق مع السياسات الإنمائية وذلك بتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق من جانب صادرات البلدان النامية لاستكمال حاجتها للزيادة في التدفقات الرأسمالية.

٢٨ - وبعد الجمود الذي شهدته المفاوضات المتعلقة بخطة الدوحة أثناء المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ كان هنالك اتفاق على الحاجة الملحة لاستئناف المفاوضات. وتبعا لذلك اجتمعت أجهزة التفاوض المعنية بالزراعة وفرص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في آذار/مارس ٢٠٠٤ كما بدأت أجهزة المفاوضات الأخرى العمل أيضا. وفي مجال الزراعة وفرص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق برزت اقتراحات لإنشاء أطر عمل في منتصف عام ٢٠٠٤ لتسهيل بذل مزيد من الجهود لتعزيز المفاوضات وتشجيع طرق الالتزام. وهناك اعتراف بأن استئناف جولة الدوحة المجمّدة وإنهائها بنجاح يتطلب ممارسة إرادة سياسية وتوفر حسن النية والتعاون والتوفيق بين جميع الأطراف. وتحتاج عمليات وأطر اتخاذ القرار لأن تكون شاملة وشفافة وديمقراطية. وطالبت البلدان النامية في كانكون لوضع آرائها في الاعتبار في عملية التفاوض مثلما انعكس في تشكيل التحالفات القائمة على المواضيع بما فيها مجموعة الـ ٢٠ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نموا. كما أن تهميش أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والاقتصادات الصغيرة بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية في التجارة العالمية يؤكد أهمية معالجة احتياجاتها الخاصة.

٢٩ - ويسود رأي ينتشر على نطاق واسع مفاده ضرورة إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالزراعة قبل المضي قدما في المفاوضات المتعلقة بسبل وصول السلع والخدمات المصنعة إلى الأسواق. ولتعزيز الفوائد العائدة من التنمية تحتاج الاتفاقات التجارية لأن تكون

متسقة مع القدرات والأهداف الإنمائية في البلدان النامية وأن توفر معاملة خاصة أو تفضيلية على النحو الوارد في إعلان الدوحة. ويوفر عرض الاتحاد الأوروبي المتعلق بإلغاء أوجه الدعم للمنتجات التي تهم البلدان النامية والاقتراح الأمريكي الأخير بإلغاء أوجه الدعم على الصادرات الزراعية في تاريخ معين وإجراء خفض كبير في مستويات الدعم المحلي الذي يشوه التجارة فرصا لإحراز التقدم في هذا المجال.

٣٠ - يعتمد العديد من البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا بدرجة كبيرة على سلع قليلة تخضع لتقلبات كبيرة في الطلب إضافة إلى انخفاض الأسعار لفترات طويلة. ويؤكد ذلك أهمية معالجة قضية السلع بما فيها مبادرة القطن في بعض البلدان الأفريقية[١٣]. وبسبب التقلبات في الأسواق العالمية بذلت جهود لمساعدة البلدان النامية في استخدام إدارة المخاطر والآليات المالية وبرامج تنويع الصادرات للتخفيف من حالات النقص في عائدات الصادرات ويتعين مواصلة هذه الجهود. بيد أنه لا يوجد حتى الآن حل ملائم في الأفق للمشكلة وثمة افتقار أيضا إلى مرافق التمويل الدولية ذات الصلة لمواجهة التقلبات الدورية في مجال السلع[١٤].

٣١ - أوضحت معظم البلدان النامية أنها لم تقتنع بعد بالمكاسب المحتملة العائدة لها من أساليب منظمة التجارة العالمية المتعلقة ''بمسائل سنغافورة'' التي يمكن أن تفضي إلى زيادة كبيرة في تكاليف التنفيذ وتحويل الموارد وتحويل الاهتمام السياسي بعيدا عن القضايا الأكثر أهمية. وتساهم رغبة الاتحاد الأوروبي الأخيرة في إزالة المنافسة والاستثمار من المفاوضات إضافة إلى اقتراح الولايات المتحدة الأخير المتعلق بتركيز المفاوضات على تسهيل التجارة فقط في فتح باب جديد للمشاورات.

٣٢ - يزداد ضمان زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية بالخدمات أهميةً، وذلك من منظور كل من التنمية والتجارة. إذ اعتبرت البلدان النامية أن ما يمكن أن تقدمه حركة الأشخاص الطبيعيين (الطريقة ٤) المؤقتة من مساهمة في الاتفاقات المتعلقة بتقديم الخدمات يشكل أمرا حاسما في مجال زيادة الإيرادات التي تجنيها من الصادرات ولتخفيف حدة الفقر فيها. وهذا يعني أنه يجب أن تعالج مسألة القيود المفروضة على حركة مقدمي الخدمات المؤقتة في المفاوضات من خلال التزام محدد له أهمية من الناحية التجارية. ويُشكل تقديم الخدمات عن طريق جهات خارجية باللجوء إلى طريقة تقديم الخدمات عبر الحدود (الطريقة ١) في تعريف منظمة التجارة العالمية لتجارة الخدمات وطرائق تقديمها مجالا توليه البلدان النامية اهتماما كبيرا لا يني يتزايد.

٣٣ - وما برح التحدي الذي تواجهه البلدان النامية يتمثل في كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط تنسجم مع أولوياتها الإنمائية. ولا بد لتحقيق ذلك من تحديد الاستراتيجيات

الإنمائية والسياسات الوطنية التي تعزز قدرتها على الإفادة من تحرير التجارة وتزايد إمكانيات النفاذ إلى الأسواق. وترمي آلية التكامل التجاري التي اقترحها صندوق النقد الدولي، وتعزيز قدرة هذا الصندوق على تقديم الدعم إلى البلدان التي تشهد صدمات لها علاقة بالخارج إلى تيسير هذه العملية. إضافة إلى ذلك، يشتمل تحرير التجارة على إجراء تكييف كبير يستتبع من البلدان كافة تكاليف اقتصادية واجتماعية قصيرة الأجل. وعليه، يلزم من أجل القيام، في البلدان النامية، بدعم تنظيم الالتزامات على نحو سليم وتنسيق السياسات الوطنية، بما في ذلك تلك الرامية إلى تنويع الصادرات صوب منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، ومنافسة متزايدة، أن تدعم ذلك المساعدات المالية والفنية الكافية لبناء القدرات وإقامة شبكات السلامة الاجتماعية. ويشكل الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية اللذان أنشأهما مركز التجارة الدولية وأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية نموذجين لمثل هذا الدعم. كما يلزم تقديم المساعدة الفنية الدولية في مجال بناء المؤسسات والقدرات التي تحتاجها البلدان النامية الأخرى.

٣٤ - وتكاد تكون جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مشاركة حاليا في اتفاقات تجارية إقليمية أو ثنائية أو أنها تجري مفاوضات نشطة للمشاركة فيها، وتسارعت وتيرة هذا الأمر منذ بدء مفاوضات الدوحة. ويمكن لهذه الجهود أن تعود بالفائدة على تحرير التجارة والتنمية إذا ما كانت تنسجم مع نظام التجارة المتعدد الأطراف. ونتيجة لذلك، شدد العديد من البلدان والسلطات المتعددة الأطراف على أهمية أن تمهد هذه الاتفاقات الطريق لا أن تكون حجر عثرة.

الأسئلة

٣٥ - كيف يمكن للمفاوضات المقبلة التي ستجريها منظمة التجارة العالمية والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المساهمة في إنجاح تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي؟ وكيف يمكن لما تجريه منظمة التجارة العالمية من عمليات استعراض للسياسات التجارية أن تساهم في تعزيز اتساق السياسات التي تتبعها البلدان الأعضاء فيها مع الأهداف الإنمائية المحلية والعالمية، بما فيها تلك الواردة في وثيقة "توافق آراء مونتيري"، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ ونظرا لتأثر العديد من البلدان النامية بتقلب التجارة الدولية والتدفقات المالية، ما هي التدابير ذات الصلة بتمويل ميزان المدفوعات الرسمي المتصاعد والتدابير التجارية المحددة التي، إن اتُخذت مجتمعةً، يمكن أن تخفف من عدم الاستقرار في هذه البلدان؟ وهل ينبغي إعادة النظر في الآليات المالية

الدولية التي تستخدم للتخفيف من المشقة المالية المؤقتة التي تعاني منها في بداية مرحلة انحدارها الاقتصادي الدوري البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية؟ كيف يمكن كفالة مواءمة الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؟

ثالثا – الموضوع ٢: دور الآليات المتعددة الأطراف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

رصد مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٣٦ – استأثر رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بمزيد من الاهتمام في السنتين الماضيتين، مع التشديد على المسؤوليات والمساءلة المشتركة التي يستتبعها تحقيق هذه الأهداف. ومنذ اعتماد إعلان الألفية ووثيقة توافق آراء مونتيري و خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، حدد المجتمع الدولي مسؤوليات واضحة تقضي بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المذكورة. والمطلوب من الأمين العام، من جهته، أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا عن مدى تنفيذ إعلان الألفية، يضمِّنه معلومات عن مدى التقدم الذي أحرز في مجال تنفيذ هذا الأهداف على الصعيدين العالمي والإقليمي[١٥]. وبغية الاضطلاع بهذه المسؤولية، تم تحديد ٤٨ مؤشرا واضحا ومقبولا لرصد التقدم المحرز. وفي كل حالة من الحالات، تقوم الوكالة المتخصصة أو المنظمة المعنية بجمع البيانات المتعلقة بكل مؤشر من المؤشرات. وهذه البيانات تتطابق مع المعايير الدولية التي تحددها هذه الوكالة أو هذه المنظمة ومع تصنيف إقليمي موحد، وحيثما تتوافر، مع سنة مرجعية مشتركة هي سنة١٩٩٠. وقبلت الجمعية العامة إطار المعايير والمؤشرات هذا الذي يؤدي دور الأساس الذي تستند إليه قاعدة بيانات مؤشرات الألفية التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[١٦]. ويرد في مرفقات تقريري الأمين العام المشار إليهما آنفا موجز لهذه البيانات يظهر، حيثما أمكن، كل مؤشر من المؤشرات بحسب المنطقة ومؤشرات السنة المرجعية والسنة الأخيرة.

٣٧ – ومن جهتهما، يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بمساعدة يتلقيانها من وكالات أخرى، برصد مدى التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية والدولية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وسترد معلومات عن هذا التقييم في تقرير الرصد العالمي الذي سيبدأ إصداره في ربيع كل سنة. وستنظر لجنة التنمية في أولى هذه التقارير في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، مباشرة عقب اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٨ - وبُذلت جهود جمة للاضطلاع بمثل هذا العمل في مجال الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، وذلك في المقام الأول عن طريق قيام البلدان النامية المهتمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بإعداد تقارير. ويتلقى هذا العمل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وبموله الصندوق الاستئماني للألفية. وحتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان قد أُعد ٥٨ تقريرا[١٧] غطت ٥١ بلدا وكان متوقعا بأن يصدر ٣٢ تقريرا آخر في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. ومن أصل البلدان الـ ٥١، ثمة ١٨ بلدا هي من اقل البلدان نموا و ٧ بلدان من البلدان المنخفضة الدخل، غير أن التقارير التي تعد الآن هي أكثر تركيزا على البلدان الأكثر عوزا. وتبين أن إعداد التقارير على الصعيد القطري مفيد لتوعية العامة بالاتجاهات التي يسلكها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتفاوت درجاته والتقدم المحرز فيه، ومفيد أيضا لمساعدة الحكومات على تحويل هذه الأهداف إلى أولويات وطنية ورؤى مهمة على الصعيد المحلي وذلك عبر إشراك جميع أصحاب المصلحة[١٨].

٣٩ - وتبين من تكثيف جهود جمع البيانات أن النظام الإحصائي الدولي يعاني من ثغرات في بعض المجالات ذات الصلة وأنه، حتى عندما تكون البيانات ومعايير البيانات واضحة، لا تمتلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية القدرة الإحصائية الكافية على جمع البيانات اللازمة. كما استُخدم الرصد للتشديد على أن الأهداف والأعمال اللازمة لتحقيقها تربطها علاقة متبادلة ولا تقوم إحداها دون الأخرى، وينسحب هذا الأمر على مختلف البيانات التي تجمع لأغراض الرصد. وعليه، أدى اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية إلى ازدياد الاهتمام الدولي بضرورة إزالة أوجه الضعف في مجال الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي وتحسين التعاون فيه مع الحكومات الوطنية وبين العديد الوفير من الوكالات الدولية التي تتولى رصد مدى التقدم الذي يحرز في تنفيذ هذه الأهداف.

٤٠ - وإدراكا لضرورة بناء القدرات الإحصائية ورفع مستوى الإلمام بمبادئ الإحصاء في البلدان النامية، استنادا إلى زيادة تغطية البيانات، وتحسين إمكانية الحصول على المعلومات وتمتين المهارات في تحليل البيانات، تم الاتفاق في الطاولة المستديرة الدولية الثانية المعنية بإدارة نتائج التنمية التي عقدت في مراكش، المغرب، يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، على وضع خطة عمل عالمية اقترحها البنك الدولي. وتوصي هذه الخطة بوضع ست مجموعات تتضمن أعمالا ترمي إلى تحسين القدرة الإحصائية الوطنية والدولية تحسينا ملموسا ومستداما[١٩]. وقُدِّر بأن التكلفة التراكمية السنوية للاضطلاع بهذه الأعمال تتراوح بين ١١٥ و ١٢٠ مليون دولار مخصصة للنظم الإحصائية الوطنية، إضافة إلى مبلغ يتراوح بين ٢٤ و ٢٨ مليون

دولار سنويا يقتضيه تحسين النظام الإحصائي الدولي. كما تشير الخطة إلى أنه يلزم توفير تمويل خارجي للعديد من البلدان الفقيرة.

٤١ - وثمة إقرار في وثيقة توافق آراء مونتيري بأنه يجب على البلدان المتقدمة أن تدعم البلدان النامية في الأعمال المكثفة التي تضطلع بها، وذلك في إطار شراكة إنمائية عالمية هذا إذا أريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق. غير أنه على نقيض النتائج التي ينبغي للبلدان النامية تحقيقها، لم تُحدد للبلدان المتقدمة أي حدود زمنية لتحقيق الأهداف، وباستثناء الرصد العالمي الذي يجري تحت قيادة الأمم المتحدة، فإن الرصد الذي يخضع له التقدم الذي يحرز في البلدان المتقدمة في مجال تنفيذها يكاد لا يذكر. ومن أجل ملء هذا الفراغ، شرعت البلدان المتقدمة تصدر تقارير تتضمن تقييما لما تبذله هذه البلدان من جهود للوفاء بما قطعته من تعهدات بالنسبة لتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد في التقرير الأول الذي أصدرته الدانمرك تقييم لطائفة واسعة من المجالات، بما فيها كمية المساعدات ونوعها، تنسيق المساعدات (في إطار إعلان روما المعني بالتنسيق الذي صدر في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣)[٢٠]. ويفكر عدد من البلدان المتقدمة في إصدار تقارير مثيلة.

الأسئلة

٤٢ - كيف يمكن أن تستخدم التقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لإشاعة فهم أعمق في أوساط العامة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء للفوائد الطويلة الأجل التي تعود بها التنمية ولسياسات الحد من الفقر؟ كيف يمكن تنسيق الجهود الدولية والوطنية التي تبذل حاليا لتقييم مدى اتساق سياسات البلدان المتقدمة وتواؤمها بحيث يتعزز رصد وتقييم ما تبذله من جهود للوفاء بما قطعته من تعهدات بالنسبة لتنفيذ الهدف ٨؟ وبما أن تعليم المرأة أمر لا بد منه لتحقيق تنمية طويلة الأجل وبما أن عددا كبيرا من البلدان ما زال متخلفا عن البلدان الأخرى في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، ماذا يمكن القيام به بعد على الصعيدين الوطني والدولي للإسراع بعجلة التقدم؟ كيف يمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تعزز التنسيق والتعاون بينها في الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها الإحصائية كي تبلغ أقصى فعاليتها وللمساهمة في بناء القدرات العامة في مجال صنع القرارات في المجالات السياسية العامة الرئيسية وذلك في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية؟

الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر ووسائل التنمية الأخرى

٤٣ - يُعد اشتراك السلطات الوطنية والدولية في الرؤية الإنمائية نفسها على الصعيدين القطري والإقليمي العامل الرئيسي لضمان الاتساق في صياغة السياسات وجهود التعاون الدولية. وبينما يوجد اتفاق كبير في وجهات النظر بشأن عدد من العناصر والأهداف والاتجاهات السياسية العامة الرئيسية التي تشكل الاستراتيجية الإنمائية المنشود تطبيقها، ارتفع أيضا مستوى إدراك أهمية تولي زمام الأمور فعليا وأهمية أن تتبع البلدان التي تختلف فيها الأوضاع الهيكلية نُهجا، على تنوعها، تؤدي بنجاح إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي يتمثل هدفها الرئيسي في تخفيف حدة الفقر، أضحت الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وسيلة تنفيذ استراتيجية رئيسية من وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - ويقتضي تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية توفير إطار تنفيذي على الصعيد الوطني. ففي أفقر البلدان النامية، تلعب ورقات استراتيجية الحد من الفقر دورا حاسما في الجمع بين السياسات الوطنية والدعم الدولي المقدم لها للمضي قدما في جهودها نحو تحقيق الأهداف. ويزداد عدد ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تحاول التركيز على تحقيق الأهداف رغم تزايد الاعتراف بأهمية خصوصيات البلدان وتنوعها في الأولويات الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يتزايد اعتماد المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف على ورقات استراتيجية الحد من الفقر باعتبارها أداة لصنع القرار، إذ تؤخذ في الاعتبار بصورة متزايدة في صياغة تقييمات الأمم المتحدة القطرية وأطر المساعدة الإنمائية وتؤثر في تصميم استراتيجيات المساعدة القطرية في البنك الدولي وفي قرارات توفير المساعدة الإنمائية والتخفيف من حدة الدين في المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤٥ - وقد شرع عدد متزايد من البلدان النامية في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذها (ففي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان ٣٠ بلدا، من أصل ٣٥ بلدا قد أكمل ورقات الاستراتيجية أو تنكّب على تنفيذها و ١٨ بلدا أعدت ورقات مؤقتة، من أفريقيا). وتعكس ورقات الاستراتيجية بصورة تدريجية اتساع التبني القطري الذي يتجلى في انخراط طائفة أوسع من أصحاب المصلحة وتزايد التركيز على السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي.

٤٦ - وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال هنالك مشكلات تؤثر في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر. إذ ينبغي مواصلة إيلاء الاهتمام لدمج العملية في عمليات صنع القرار القائمة، ولا سيما قرارات الميزانية، وتعزيز مشاركة الوزارات القطاعية والهيئات

التمثيلية، من قبيل البرلمانات فيها. وينبغي تعميق الصلات بين الاستراتيجيات القطرية والأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة المشاكل المالية والسياساتية والمؤسساتية التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، يتعين الإسراع بوتيرة التقدم للمواءمة بين ما يقدمه المانحون من دعم وما تضعه البلدان من استراتيجيات. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن تعزيز التبني القطري يستلزم إدماج الأولويات الإنمائية القطرية إدماجا كاملا في ورقات استراتيجية الحد من الفقر ويشمل ذلك إضفاء طابع الأولوية على الأهداف الرئيسية في ورقات الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم بناء القدرات في جملة من المجالات منها جمع البيانات وتحليلها لتمكين البلدان من إعداد استراتيجيات قطرية حقيقية.

٤٧ - ويعتبر تقييم الأمم المتحدة القطري المشترك أداة تستخدمها منظومة الأمم المتحدة لتحليل الحالة الإنمائية الوطنية وتحديد القضايا الإنمائية الرئيسية في البلدان، مع التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الإطار الاستراتيجي المشترك للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. فهو يوفر استجابة متكاملة ومتسقة للأولويات والاحتياجات الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية وغيرها من الالتزامات. ويعتبر التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية آليتين مسؤولتين بصورة رئيسية عن مساعدة البلدان النامية في أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك توفير المساعدة إليها لإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية[٢١]. ولا تضطلع منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بما يكفي من الأنشطة التقييمية على الصعيد القطري. ولذلك، تتخذ التدابير لزيادة هذه الأنشطة[٢٢].

٤٨ - وتتوازي مع التقييم القطري المشترك في الأمم المتحدة استراتيجية المساعدة القطرية في البنك الدولي. وتعتبر هذه الاستراتيجية أداة أساسية يعتمد عليها مجلس المديرين التنفيذيين في البنك لاستعراض استراتيجية مساعدة المقترضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية لزيادة الأثر على الحد من الفقر إلى الحد الأقصى. وما دامت استراتيجيات المساعدة القطرية هي التي توفر الإطار اللازم للبنك الدولي لمد يد العون للبلدان، فإن المجتمع الدولي يرحب بزيادة اشتراك أصحاب المصالح في إعدادها ويحث على زيادة مواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية القطرية. ويأمل المانحون متعددو الأطراف في آخر المطاف تغيير مفهوم المعونة حتى تقدم كافة المساعدات في شكل دعم للميزانيات اللازمة لإعداد استراتيجيات إنمائية شاملة تتبناها الأقطار. وتتلاقى عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر والمنتدى الرفيع المستوى بشأن تنسيق المعونة المعقود في روما والمائدة المستديرة الثانية بشأن نتائج التنمية المعقودة في مراكش حول هذا الهدف النهائي.

٤٩ - أما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي إطار استراتيجي لمعالجة المشاكل التي تواجه البلدان الأفريقية، ومنها استحكام الفقر ووضع البلدان على طريق النمو المستدام والتنمية المستدامة، فتولي الأولوية للقضايا الإنمائية في المنطقة. وتهدف آلية استعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة، المشار إليها آنفا، إلى رصد الأداء القطري في مجال الإدارة الاقتصادية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وإرساء دعائم الديمقراطية في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد أفضى إدراك الحاجة في إطار الشراكة الجديدة إلى إقامة إطار معزز للشراكة بين أفريقيا وشركائها الإنمائيين إلى إنشاء المنتدى الأفريقي لوضع رؤية عن أفريقيا حيث سينصب التركيز على قضايا استراتيجية وسياسية تتصل بتنفيذ برنامج عمل الشراكة الجديدة. وقد حدد هذا المنتدى أربعة مجالات ذات أولوية هي: السلام والأمن، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم، والنمو الاقتصادي وتكوين الثروة؛ وهي كلها تقود إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وعقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وهو مبادرة متعددة الأطراف تركز على تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في أفريقيا، مؤتمره الثالث بطوكيو في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وناشد خلاله المجتمع الدولي دعم التنمية في أفريقيا بروح من الشراكة[٢٣]. وأكد المشاركون في المؤتمر، في الإعلان المعتمد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر، أن الهدف المنشود في آخر المطاف هو تعزيز تبني البلدان الأفريقية لعملياتها الإنمائية وشراكتها مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

أسئلة

٥١ - كيف يمكن تقاسم خبرات وتقييمات مختلف المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف واستخدامها بمزيد من الفعالية لتحسين صياغة الصكوك الإنمائية القائمة وتنفيذها؟ وما الذي يمكن فعله لزيادة إدماج الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أولويات السياسات الوطنية المنصوص عليها في الميزانية؟ وكيف يمكن المواءمة بشكل فعال بين أدوات التعاون الإنمائي التي تستعين بها كل جهة مانحة على حدة، من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية المساعدة القطرية، وبين الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للقطر المستفيد؟ وما دامت الدراسات الحديثة تشير إلى أن الإفراط في الشروط ما زال يؤدي إلى آثار عكسية بالنسبة للمانحين والبلدان المستفيدة، فما هي الجهود التي يمكن لجميع المانحين أن يبذلوها لتنسيقها وتبسيطها؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز مبادرات المستفيدين من قبيل الشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويساعد بذلك البلدان النامية على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري؟

مصادر تمويل الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المصادر الجديدة والمبتكرة

٥٢ - كما أشرت في مذكرة السنة الماضية (E/2003/50)، تقتضي زيادة التساوق من أجل تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري تحسين حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية في آن معاً. وقد أفضى المنتدى الرفيع المستوى بشأن تنسيق المعونة المعقود بروما يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى إنشاء فريق العمل المعني بفعالية المعونة وممارسات المانحين التابع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك بغرض الاضطلاع بجملة من المهام منها تيسير تنسيق ممارسات المانحين واستراتيجيات الأقطار والمواءمة بينها. وأتاح المنتدى الرفيع المستوى النهوض بخطط عمل وطنية مختلفة بشأن التنسيق. وكانت هذه القضايا أيضا موضع تركيز المائدة المستديرة الدولية الثانية بشأن إدارة نتائج التنمية التي عقدتها خمسة من كبريات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية، بمراكش في شباط/فبراير ٢٠٠٤. واتفقت المائدة المستديرة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم مساهمة الشركاء الإنمائيين في برامج التعاون الإنمائي التي يضطلعون بها. ويعالج موضوع فعالية المعونة على الصعيد الإقليمي أيضا. ففي الآونة الأخيرة، طرحت اللجنة الأوروبية على سبيل المثال مقترحات تهدف إلى الإسراع بتنفيذ التعهد المقطوع خلال مؤتمر قمة برشلونة المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢ بزيادة تنسيق السياسات وإجراءات المعونة[٢٤]. وتسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشارك مع لجنة المساعدة الإنمائية، إلى وضع إطار مؤسسي للمساءلة المتبادلة بين أفريقيا وشركائها. ومن الوظائف الهامة المنوطة بهذا التحالف إجراء استعراضات مشتركة بين أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أثر سياسات البلدان الشريكة على برامج التعاون الإنمائي في أفريقيا[٢٥].

٥٣ - ونظرا لتزايد النزعة الانتقائية في تقديم المعونة استنادا إلى التزام البلدان المستفيدة بالسياسات السليمة، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تخوض صراعات أو الخارجة منها. ولتلبية احتياجات البلدان الضعيفة بوجه خاص، أنشأ البنك الدولي صندوق ما بعد انتهاء الصراعات في عام ١٩٩٧ لدعم خروج البلدان من الصراعات والصندوق الاستئماني للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضائقة للقيام بجملة من المهام منها مساعدة البلدان الفقيرة غير المؤهلة لتلقي أموال من المؤسسة الإنمائية الدولية على تعزيز المؤسسات وبناء القدرات اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية. ويكتسي تقديم المساعدة في

الوقت المناسب وبشكل كاف وقابل للتنبؤ أهمية حاسمة بالنسبة لهذه الفئات من البلدان لتمكينها من تذليل العقبات التي تحول دون بناء القدرات المؤسسية وتيسير جهود إعادة البناء عليها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتحسن الانتقائية في مجال المعونة لو اقترنت ببحث سياسات البلدان المانحة في مجالي المعونة والتجارة في شموليتها للتأكد من عدم إضرارها بمصالح البلدان النامية.

٥٤ - وبعد سنوات عديدة من التدني، أخذت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ترتفع. فبشروع عدد من المانحين الرئيسيين في تنفيذ التعهدات التي قطعوها في مونتيري، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ٥٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ ويتوقع أن ترتفع إلى ٧٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، أي بنسبة ٣٢ في المائة بالقيم الحقيقية المستندة إلى التعهدات التي قطعها المانحون[٢٦]. ويتوقع أن ترتفع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في إجمالي الإيرادات القومية من ٠,٢٣ في المائة إلى ٠,٢٩ في المائة خلال الفترة ذاتها. غير أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيقتضي جملة من الأمور منها تحقيق زيادة أكبر في تدفقات الموارد الدولية إلى البلدان النامية قدرت كحد أدنى بضعف المستويات الحالية لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيقدم معظم هذه التدفقات إن لم يكن كلها في شكل منح أو بشروط ميسرة للغاية، ولا سيما للعديد من البلدان الأفقر التي تواجه أكثر المشاكل حدة. وفي هذا الصدد، من المهم ألا يؤدي توفير المساعدة لأغراض السلام والأمن من قبيل توفير المساعدة في إطار الحرب على الإرهاب والجهود المبذولة لإعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحرب، إلى إقصاء المعونة الإنمائية العادية.

٥٥ - وحسب ما ورد آنفا، فإنه على الرغم من أن بعض البلدان قد تزيد كثيرا مساعدتها الإنمائية الرسمية على‌مدى السنوات العديدة المقبلة، فإن الظروف لا تبشر ببلوغ الحجم الإجمالي الذي يعتبر ضروريا على الأمدين المتوسط والبعيد. فالعديد من البلدان المتقدمة النمو تواجه مشاكل مالية صعبة ويرجح أن تزداد الضغوط عليها بفعل تزايد الطلبات عليها على المدى البعيد. ولذلك، فإن المهمة لا تكمن في تعبئة الموارد اللازمة لتلبية الحاجة الملحة إلى الإسراع بالتقدم من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا في وضع استراتيجية تكفل تدفق الموارد اللازمة بشكل قابل للتنبؤ على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أنه حتى ولو كانت الأهداف ستتحقق في موعدها على الصعيد العالمي، فإنها لن تعكس إلا جانبا من جوانب إنجاز مهمة التنمية الشاملة. ورغم إمكانية خفض عدد الفقراء إلى النصف، فإن الفقر سيظل مشكلة عالمية؛ ولن يتحقق النجاح في المجالات الأخرى وستظل هناك حاجة إلى استمرار تدفق الموارد المالية.

٥٦ - وتسليماً بهذه الحقيقة، تزايدت التحليلات والمناقشات في محافل مختلفة، منها عدد من الحكومات والهيئات الإقليمية، انصبت على طائفة واسعة من السبل والوسائل الجديدة القمينة بزيادة توفير الموارد المالية الدولية لأغراض إنمائية. ويجري نقاش وبحث مقترح تقدمت به المملكة المتحدة لإنشاء مرفق مالي دولي. وتتراوح الأفكار الأخرى بين الأفكار الجديدة تماما والأفكار العتيقة للغاية وبين الأفكار التي تركز على تعبئة المزيد من الموارد العامة وتلك التي تهدف إلى الحصول على دعم القطاع الخاص، بما في ذلك الأفراد. ومن بين أحد المبادرات إنشاء صندوق خاص بناء على اقتراح من حكومتي البرازيل وفرنسا لتعبئة التمويل اللازم اعتمادا على وسائل مبتكرة، منها اتباع أشكال انتقائية في فرض الضرائب، للمساهمة في الحد من الجوع والفقر.

٥٧ - نظرا لأن الجمعية العامة بحثت مسألة المصادر المبتكرة للتمويل في مختلف المناسبات فيما مضى، فقد أسهمت في زيادة النقاش بشأن هذه المسألة عندما اتخذت، نتيجة لاستعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، القرار د إ - ٢/٢٤ ودعت فيه إلى الاضطلاع ''بتحليل دقيق لمزايا وعيوب المقترحات الرامية إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، على الصعيدين العام والخاص، تكرس لبرامج التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر''. كذلك فإن الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري تدعو إلى دراسة مصادر التمويل الابتكارية المحتملة في المنتديات المناسبة. وفيما بعد أناطت الأمانة العامة إلى المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الكلي الاضطلاع بهذه الدراسة، التي قاربت الآن على الاكتمال. وقد دعت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، إلى عرض هذه الدراسة على دورتها التاسعة والخمسين.

٥٨ - لم يعرض سوى القليل من المقترحات الخاصة قيد الدراسة على المناقشة الحكومية الدولية. غير أنه نظرا للحاجة إلى موارد مالية إضافية للتنمية وبعد أن أصبحت المواد التحليلية الإضافية متاحة، فإن من المفيد البدء بهذا النقاش بشعور من الإلحاح لأن معظم هذه المقترحات، حتى ولو لاقت قبولا، سيستغرق تحققها عدة سنوات. ويمكن أن تكون الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة نقطة بدء للمناقشة، لكن هذه المسائل يمكن متابعتها أيضا، حسب الاقتضاء، في إطار مؤسسات بريتون وودز وفي الاجتماعات المقبلة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذه المؤسسات.

٥٩ - وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أيضا أنه تم مؤخرا تقديم مقترحات هامة من قبل مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل، ومنها مبادرة مجموعة ريو التي تهدف إلى اعتماد عاجل لـ ''آليات مالية مرنة ومبتكرة'' لتيسير استثمارات القطاعين العام والخاص المتزايدة[٢٧].

وقد وضعت معظم البلدان المتوسطة الدخل أولويات للسياسات والاستثمارات التي تهدف إلى الحد من الفقر عن طريق مساعدة الفقراء على الإسهام في النمو الاقتصادي، والاستفادة منه. وقد ازداد الإنفاق الاجتماعي وأصبح أكثر توجها نحو الهدف. ومع ذلك، ازداد الفقر في عدد من هذه البلدان من جراء الانخفاض المخيب للآمال في النمو الاقتصادي واستمرار التفاوت. لذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أن من الضروري استكشاف ما ينبغي عمله على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والحد من الفقر في هذه البلدان.

٦٠ - كذلك نظرا لضعف البلدان المتوسطة الدخل وتقلب تدفقاتها الرأسمالية، فهي تحتاج إلى دعم دولي خاص للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا آليات التمويل الفعالة التي يمكن تنفيذها بسرعة للمساعدة على حماية نفقات الحد من الفقر والحفاظ على الإصلاحات الجارية في حال وقوع صدمة خارجية أو تغييرات رئيسية في حالة البلد. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، بدأ البنك الدولي بالعمل بـ ''خيار السحب المؤجل'' الذي وضعه لحماية البرامج الهيكلية الأساسية عندما يواجه بلد ما ضعفا في الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وقد قامت عدة بلدان فعلا بتنظيم مرافق خيار السحب المؤجل.

أسئلة

٦١ - كيف تستطيع السياسات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية كفالة استمرار تقديم المساعدة الرسمية لأشد البلدان ضعفا إعانة لها على التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حين أن الانتقائية في مجال توفير المعونة تزداد بوصفها وسيلة لتعزيز الفعالية؟ وكيف يستطيع المجتمع الدولي أن يكفل أن تكون الإغاثة الخاصة بالتعمير وإعادة البناء إضافية على المساعدة الإنمائية العادية؟ وكيف تستطيع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أن توازن بين الحاجة إلى تعزيز فعالية المعونة وبين مساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية؟ وكيف تستطيع المنظمات المتعددة الأطراف تسهيل المناقشة الدولية والتعجيل بالتقدم بشأن صياغة وتنفيذ مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل؟ كيف يمكن تعديل الآليات القائمة لتمويل البلدان المنخفضة الدخل أو صوغ آليات جديدة لسد احتياجات البلدان المتوسطة الدخل؟

رابعا – الموضوع ٣: القدرة على تحمل أعباء الديون، والتخفيف من تلك الأعباء

٦٢ – يعترف توافق مونتيري بأن الاقتراض الخارجي مصدر هام للتمويل يمكن أن يساعد البلدان النامية على النمو بصورة أسرع ويرد أثر الصدمات الاقتصادية. غير أن التراكم المفرط للديون يمكن أن يحدث نتائج عكسية. وهذا يقلق البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل على السواء. وهكذا ما زال المجتمع الدولي يسعى إلى تعزيز تفهمه لتحمل أعباء الديون وللسياسات والتدابير التي من شأنها مساعدة البلدان المقترضة على خدمة ديونها خلال فترات العسر دون حدوث تقلص كبير غير واقعي في الدخل والإنفاق الوطني. وهذا يعكس الرأي الذي تم الإعراب عنه في توافق مونتيري عندما دعا إلى القيام في الاستعراضات المستقبلية لتحمل أعباء الديون بتذكر الأثر الذي سيقع على التقدم نحو إحراز الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية.

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٦٣ – وُجه انتقاد إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أنها بطيئة في إيصال البلدان إلى ''نقاط القرار'' ثم إلى ''نقاط الإكمال'' لديها. فحتى آذار/مارس ٢٠٠٤، وبمرور خمس سنوات تقريبا على إطلاق هذه المبادرة، لم يصل إلى ''نقطة القرار'' ويتلقى عونا في مجال تخفيف الديون سوى ٢٧ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أصل ٣٨ بلدا تحق لها المساعدة بموجب هذه المبادرة. ومن بين البلدان الـ ٢٧، وصل عشرة بلدان إلى ''نقطة الإكمال''، وهي النقطة التي تم فيها منح ذلك البلد إغاثة كاملة في مجال تخفيف أعباء الديون[٣].

٦٤ – عزيت حالات التأخر في الوصول إلى ''نقطة القرار'' إلى المشاكل في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق الأهداف المالية وفي تقييمات المؤسسات المالية الدولية الخاصة بنجاح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وضع سجل تسلسلي لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة. فالوصول إلى هذه المرحلة كان ذا صعوبة خاصة بالنسبة للبلدان الواقعة في الصراع أو الخارجة حديثا من الصراع. ونظرا لأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستنتهي في نهاية عام ٢٠٠٤، هناك قلق من أن بعض البلدان قد لا تستفيد من هذا البرنامج. وفي هذا الصدد، تجري حاليا دراسة الخيارات المتعلقة بتمديد موعد انتهاء هذه المبادرة، وسيقدم موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توصياتهم كل إلى مجلس إدارته بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٦٥ - لقد كان من الواضح أنه على الرغم من أن بعض البلدان وصلت إلى ''نقطة الإكمال''، فإن بعض البلدان لم تصل إلى درجة تحمل أعباء الديون. كذلك فإن من المعترف به عموما أن عدم قدرة هذه البلدان على الوصول إلى درجة تحمل أعباء الديون مبعثها افتراضات غير واقعية دخلت في حساب كمية الإغاثة التي تحتاجها البلدان للوصول إلى مستوى تحمل أعباء الديون، بما في ذلك أسعار الفائدة، وأحجام التصدير، والنمو الاقتصادي. وفي بعض الحالات، حدثت مشاكل في تنفيذ السياسة.

٦٦ - والحاجة إلى تخفيف إضافي للديون يتجاوز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أكدته من جديد بعض الحكومات الدائنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، عندما وافقت هذه الحكومات على إعادة طرح مسألة ''بلوغ الذروة''، وهي آلية لتوفير تخفيف إضافي للديون يقدم إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ما زالت في حالات لا يمكن معها تحمل أعباء الديون. غير أن المشاركين في الحوار لاحظوا أن هذه المقترحات هي فقط جزء من الحل وأن الوصول إلى تحمل أعباء الديون، بالنسبة لكثير من البلدان المنخفضة الدخل، يتطلب مساعدة مالية متزايدة على نحو وفير تقدم على شكل منح.

٦٧ - ويبدو أن تمويل المنح، الذي تضاءل في التسعينيات، قد عاد إلى الظهور[٣] فقد نص التجديد الثالث عشر للمؤسسة الإنمائية الدولية (البرنامج ١٣ للمؤسسة) على توفير قسط من المساعدة أكبر بكثير يكون على شكل منح تقدم إلى البلدان والمبادرات المستحقة كالصندوق العالمي الجديد لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والسل والملاريا. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي استمرار هذا الاتجاه المتزايد نحو تقديم المساعدة على شكل منح[٢٨].

٦٨ - كذلك اقتُرح أن تتضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إطارا أوسع من التدابير الرامية إلى التغلب على صدمات الكوارث الخارجية والطبيعية، بما في ذلك تمويل الطوارئ المتوافر بسرعة الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية، استنادا إلى عمليات إعادة تقييم سنوية لتحمل أعباء الديون والكفاية السياسية[٢٩].

٦٩ - وينظر صندوق النقد الدولي إلى ما بعد عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فهو يضع إطارا تحليليا لتقييم تحمل الديون لدى البلدان المنخفضة الدخل. وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان، تبين أن وضع مبادئ توجيهية مستقلة شيء ضروري لأن ديونها رسمية بصورة رئيسية. والغرض منه مختلف - هو توجيه قرارات الإقراض لدى الجهات المانحة الثنائية الرسمية والمؤسسات المتعددة الأطراف وكذلك إسداء المشورة السياسية إلى البلدان المقترضة.

أسئلة

٧٠ - هل تعيق واجبات خدمة الدين قدرة العديد من البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ هل ينبغي زيادة التشديد، في سياق القدرة على تحمُّل الديون، على السياسات التي تركز على النمو في الاستراتيجيات الإنمائية التي تتبعها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل؟ ما هي الصعوبات الرئيسية التي تحول دون وضع إطار لتقييم مدى قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمُّل الديون؟ وهل الجهات المانحة على استعداد لأن تمنح البلدان المنخفضة الدخل العاجزة عن تحمُّل الديون إعفاءات إضافية كافية من الديون بعد خروجها من برنامج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟

البلدان النامية المتوسطة الدخل

٧١ - في عام ٢٠٠٢، بدأ صندوق النقد الدولي يطبق إطارا تحليليا جديدا لتقييم قدرة البلدان التي يمكنها بشكل كبير الوصول إلى الأسواق المالية، على تحمُّل النفقات المالية والديون الخارجية[٣٠]. ويطبق هذا الإطار حاليا في سياق الإشراف على موارد صندوق النقد الدولي وطريقة استخدامها. كما يمكن للجهات المدينة والدائنة أن تسترشد به في المناقشات التي تجريها بشأن مقدار الديون الذي يجب تخفيفه ليتم التوصل إلى نمط معقول لتسديدها على مدى الأيام. وهو لا يأخذ في الاعتبار بوضوح الأثر الاجتماعي الناجم عن خدمة الدين، مع أنه يمكن معالجة هذا الأمر بالتوازي مع مراجعة النفقات العامة.

٧٢ - ومن الصعوبة البالغة تحديد مقدار الديون الذي يؤدي إلى خلق صعوبات في أحد البلدان. فبدأت بلدان ذات اقتصادات ناشئة عديدة تعاني من ضائقة خطيرة حينما أصبحت مستويات مؤشرات ديونها تعادل مستويات العديد من البلدان المتقدمة أو حتى أقل منها بكثير. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لهذا الأمر على ما يبدو في شدة تقلب خدمة الدين بدرجة كبيرة بالنسبة لقدرة البلدان النامية على السداد. بيد أن من المرجح أيضا أن يكون السبب هو أن المؤشرات التقليدية التي تستخدم لتحديد مدى القدرة على تحمُّل الديون لا تغطي تماما جميع العوامل التي تؤثر في القدرة على خدمة الدين، مثل نوع النفقات التي تمول عن طريق الاقتراض من الخارج والبنية التجارية للبلد. وعليه، يبدو أنه يلزم تقييم جميع العوامل ذات الصلة في فرادى البلدان، وإقامة صلة أوثق بين إدارة الدين والسياسات المالية والاقتصادية الكلية من جهة والاستراتيجيات الإنمائية من جهة أخرى.

٧٣ - على خلاف البلدان المتقدمة، لا تستطيع غالبية البلدان ذات اقتصادات السوق الناشئة الاقتراض من الخارج بعملاتها بصرف النظر عن ماهية سياساتها ومدى متانة

مؤسساتها[٣١]. وعليه، يمكن لحركة أسعار الصرف أن تؤثر تأثيرا جسيما في الأعباء المحلية لخدمة الديون، وقد يتمثل الأمر في أن ذلك العامل سبب لعدم التيقن يفوق أهمية بكثير التقلبات المرتبطة بتغيرات الدخل. إضافة إلى ذلك، فإن أسعار الفائدة على ديون الأسواق الناشئة ليست أعلى بكثير فحسب، بل إنها تخضع لتقلبات كبيرة لأن الأسواق تغير تقييمها لمدى المخاطر المرتبطة بديون البلد. وبذا، يمكن لعبء الديون في البلدان النامية أن يرتفع بصورة مفاجئة وحادة. وقد يحدث حتى لو كانت سياسات البلد الاقتصادية الكلية سليمة.

٧٤ - وإضافة إلى المضي في تحسين تحليل مدى قدرة البلدان المدينة على تحمُّل الديون، فمن الأهمية بمكان أن يقدم لها المجتمع الدولي المساعدة لكي تصبح قادرة على رصد التزاماتها التي لا تفتأ تتغير في مجال خدمة الديون رصدا أدق ولتمكينها من تسديدها أثناء فترات التقلب. ويستتبع هذا الأمر توخي الحذر في إدارة الديون ووضع سياسات عامة سليمة للاحتياطيات وإمكانية الحصول على السيولة الدولية. وتعمل بلدان نامية عديدة، بدعم تتلقاه من المجتمع الدولي، على بناء قدراتها على إدارة ديون الدولة. وتقوم مؤسسات دولية مختلفة، من بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمانة العامة للكمنولث، بتقديم المساعدة الفنية والمالية في هذا المجال[٣٢].

٧٥ - ومن الضروري أيضا إقامة مؤسسات تمويل احترازية دولية تكون قادرة على تزويد البلدان التي يحتمل أن تواجه أزمات مالية بالدعم المالي السريع والكافي. ولتحقيق هذا الهدف، شكَّل صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩ آلية حد الائتمان في حالات الطوارئ، غير أنها لم تستخدم قط وأوقف العمل بها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويستكشف الصندوق وسائل أخرى لتحقيق تلك الأهداف ذاتها. ومن الضرورة القصوى بمكان أن تتمتع أي آلية أو هيئة جديدة بالقدرة على أن تلبي بسرعة الاحتياجات المالية للبلدان الأعضاء التي، على الرغم من اتباعها سياسات سليمة، تواجه التحديات التي تطرحها الإجراءات التي تتخذها الأسواق الرأسمالية المتكاملة عالميا.

٧٦ - أما بالنسبة للتقلبات الشديدة لخدمة الديون، جرى تقديم اقتراحات لإصدار صكوك خاصة بالديون تتغير الالتزامات الواردة فيها في مجال خدمة الديون بتغيُّر قدرة البلدان على التسديد، بما في ذلك السندات المرتبطة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك تحدد في ضوء الناتج المحلي الإجمالي[٣٣]. ومن المفيد إلى حد ما البحث عن ترتيبات للتمويل تشتمل على برامج ضمانات وغير ذلك من الآليات الأخرى لخفض تكلفة الدين أثناء الأزمات. وقدم اقتراح آخر لتعديل عقود الديون يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية عن طريق مقايضة التزامات مديونية البلدان النامية بالعملة المحلية على الصعيد الدولي.

٧٧ - ويمكن اتباع استراتيجية أطول أجلاً تتمثل في تشجيع إقامة أسواق سندات بالعملة المحلية. ويمكن أن يؤدي استحداث هذه الأسواق إلى الحد من تعرض البلدان ذات الاقتصادات الناشئة إلى حلول أجل الاستحقاق وتفاوت أسعار الصرف ومخاطر التوقف المفاجئ في النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الأجنبية. وفي بعض الحالات، يؤدي تعزيز التعاون الإقليمي إلى استحداث أسواق السندات من خلال دمج الأسواق الوطنية الصغيرة نسبيا في سوق إقليمية أكبر.

٧٨ - وفضلا عن التدابير الوقائية، يلزم وضع استراتيجية دولية متفق عليها خاصة بطريقة التعامل مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المصنفة بوصفها بلداناً فقيرة مثقلة بالديون. والغرض من هذه السياسة هو جعل عملية تسوية حالات الديون التي لا قدرة للبلدان على تحمُّلها أكثر وضوحا ويقينا. وشهدت السنوات القليلة الماضية نقاشا مكثفا وبنَّاء بشأن وسائل حل هذه المشكلة. وبفضل هذا النقاش، فهمت المسائل ذات الصلة فهماً أفضل وتحقق تقدم في مجال العمل في عدد من المجالات من أجل تحسين ترتيبات إعادة جدولة الديون. وأُحرز تقدم كبير بشكل خاص في صياغة واستخدام بنود العمل الجماعي في عقود السندات[٣٤].

٧٩ - ونظرا لأن بنود العمل الجماعي لا تتناول إلا جانبا واحدا من جوانب الديون، يجري حاليا بذل الجهود أيضا من أجل تحسين عملية إعادة جدولة ديون الدولة برمتها عند حدوث أزمة، مع التشديد بصورة خاصة على كيفية تعزيز عملية تبادل المعلومات بين الحكومة المدينة ودائنيها، والعمل على تحقيق القابلية للمقارنة في طريقة معاملة مختلف الدائنين وعدم كفاية الإعفاءات عامة حينما تشمل إعادة جدولة الديون مجموعة واسعة ومتنوعة من الدائنين. وطبقا لنهج آخر بدأت نقاشات بين عدد من البلدان الناشئة التي تمتلك اقتصادات سوق وممثلي القطاع الخاص لوضع مدونة سلوك طوعية، تنص بشكل عام على الأدوار التي يُتوقع من الجهات الرئيسية القيام بها لحل أزمة الديون. وفي الاجتماع الذي عقدوه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية للبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠ بتشجيع الجهات التي تصدر السندات والمشاركين في السوق على إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة، على أن يشارك أعضاء هذه المجموعة على أساس طوعي[٣٥].

٨٠ - إلى ذلك، اتفقت الجهات الحكومية الدائنة التي يضمها نادي باريس على إصلاح ممارساتها. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفق ممثلون عن البلدان الدائنة على اتباع نهج جديد للتعامل مع البلدان التي تعاني صعوبات في تسديد ديونها وغير المشمولة بمبادرة

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك تلبية لما طلبه وزراء مالية البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية في الاجتماع الذي عقدوه في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. وتبعا لهذا النهج، سيخرج نادي باريس وبصورة استثنائية على التقليد الذي يتبعه عادة والمتمثل في تطبيق شروط موحدة على فئات معينة من الحكومات المدينة، وذلك بغية مواءمة رد فعلها بصورة أفضل وفقا للحالة المالية الخاصة بالبلد الذي يمر بأزمة من أجل جعله قادرا على تحمُّل عبء الديون بشكل دائم. كما يدعو هذا النهج الجديد إلى تحسين مستوى التنسيق بين نادي باريس والجهات الدائنة من القطاع الخاص لكفالة القابلية للمقارنة في طريقة معالجة مطالبات كل منها[٣٦].

٨١ - إن مسعى صندوق النقد الدولي لوضع نهج قانوني خاص يشمل اقتراح آلية إعادة هيكلة الديون، من أجل التعامل بطريقة شاملة مع ديون أحد البلدان الذي يمر بأزمة، لم يحظ بما يكفي من التأييد ليمضي قدما. إذ أن معظم الحكومات المدينة ودائنيها من القطاع الخاص لم تكن راضية عن الاقتراح. وأشارت لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي والجهات التي شاركت في الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، فأكدت على أهمية مواصلة العمل بالنسبة للمسائل التي تتصل بشكل عام بتسوية الأزمات المالية على النحو الواجب[٣٧].

٨٢ - وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شجعت الجمعية العامة جهات متعددة من أصحاب المصلحة على إجراء حوارات بشأن المسائل ذات الصلة بتنفيذ اتفاق آراء مونتيري. وسيساعد بحث المسائل الرئيسية المتعلقة بسياسات الديون التي لم تُحلّ بعد في مثل هذا المنتدى غير الرسمي على وضع اقتراحات يمكن أن تحظى بدعم سياسي، وبناء زخم للتوصل إلى اتفاق في الآراء بشأنها وتيسير تنفيذها في المنتديات ذات الصلة.

الأسئلة

٨٣ - هل أتاح الإطار الجديد الذي وضع لتقييم مدى قدرة البلدان ذات الاقتصادات الناشئة على تحمُّل الديون تحسين اتخاذ قرارات سياسية عامة مدروسة؟ ما هي المسائل الرئيسية التي لم تُحلّ بعد؟ وما هي احتمالات أن يؤدي استحداث الآليات المالية الاحترازية إلى تحقيق أهداف آلية حد الائتمان في حالات الطوارئ التابعة لصندوق النقد الدولي؟ وما هي الهيئات السياسية العامة المعنية بالديون وآليات التمويل الأخرى التي ينبغي تعزيزها؟ ما هي الفجوات الرئيسية الباقية التي ما برح يعاني منها الإطار الدولي لإعادة جدولة ديون الدولة؟ وكيف يمكن سدّها؟

الحواشي

(١) انظر *WORLD ECONOMIC SITUTATION AND PROSPECTS 2004* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.2) ولا يزال من المتصور، في ظل التوقعات التي وضعت بعد ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي، في جميع المناطق، يفوق بشكل ملحوظ أرقام النمو التي سجلت في سنة ٢٠٠٣.

(٢) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرات من ١٠ إلى ١٩؛ وانظر أيضا (A/58/216).

(٣) انظر World Bank and International Monetary Fund, Global Monitoring Report 2004: Policies and Actions for Achieving the MDGS, Part II, Developing Country Policies. Also, regarding the investment climate, See UNCTAD, World Investment Report 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives (United Nations publication, Sales No. E 03.II.D.8).

(٤) للإطلاع على تقييم نتائج المؤتمر الوزاري الخامس، انظر الوثيقة TD/B/50/8.

(٥) تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في إطار إدراكها جزئيا لهذه المشكلة، بمشروع يدعى ''المشروع الأفقي'' يتعلق بتنسيق السياسات من أجل التنمية، ويبحث هذا المشروع في التأثيرات المترتبة على نطاق واسع من سياسات البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية، كما تولي المنظمة اهتماما متزايدا لمسائل تساوق السياسات في استعراضات الأقران المقدمة في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لها.

(٦) من الجدير بالملاحظة أنه فيما يخص مسألة تعبير البلدان النامية عن صوتها، ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز، عقد الاجتماع الاستشاري للمحافظين الأفارقة في مؤسسات بريتون وودز لقاء في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، لتناول هذه المسائل. وفي البلاغ الصادر عن الاجتماع، قدم المشاركون مقترحات في المجالات الرئيسية ذات الصلة بالموضوع وهي: صيغ الحصص، والأصوات الأساسية، والقوة التصويتية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدد المقاعد الممنوحة لتمثيل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

(٧) A/58/555.

(٨) انظر تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ''تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء'' المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، الفصل الأول.

(٩) انظر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤، الجزء الثاني، سياسات البلدان النامية.

(١٠) للاطلاع على مناقشة سياسات الاقتصاد الكلي المواجهة للتقلبات الدورية، انظر (A/58/216)، الفقرات من ١٥ إلى ٢٢. وينبغي أن تكون هذه السياسات متسقة، من جملة أمور، مع المعايير المالية المناسبة ومعايير القدرة على تحمل الديون.

(١١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥٨.

(١٢) تمت تغطية هذا الجانب بإسهاب في الاجتماعات غير الرسمية مع قطاع الأعمال التجارية التي انعقدت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي حلقة عمل ذات صلة بقطاع الأعمال التجارية كانت تعنى بحشد الاستثمار من جانب القطاع الخاص في البلدان النامية، وعقدت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(١٣) تم الاتفاق في حلقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي انعقدت في آذار/مارس ٢٠٠٤ في بنن عن الجوانب الإنمائية في مبادرة القطن على إجراءات متابعة لآليات التنفيذ للمساعدة المالية والتقنية الخاصة بالقطن.

(١٤) وردت توصيات لمعالجة قضية السلع من اجتماع فريق الشخصيات البارزة المعني بقضايا السلع الذي عقده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر TD/B/50/11) وظهرت بشكل بارز أيضا في جلسات الاستماع المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية التي انعقدت مع المجتمع المدني في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(١٥) التقريران اللذان صدرا حتى تاريخه هما A/57/270 و A/58/323.

(١٦) انظر http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp.

(١٧) هناك خمسة بلدان أصدر كل منها تقريرين وبلد واحد أصدر تقريره السنوي الثالث.

(١٨) للاطلاع على طبيعة العلاقة القائمة بين الأهداف الإنمائية للألفية والورقات استراتيجية للحد من الفقر، انظر البحث الذي أعدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي المعنون ''ماهية الصلة التي تربط الأهداف الإنمائيـــة للألفية بالـــورقة الاستراتيجيـــة للحد من الفقر'' نيسان/أبريل ٢٠٠٣. 'How do the Millennium Development Goals relate to the poverty reduction strategy paper'.

(١٩) للاطلاع على التفاصيل، يرجى زيارة الموقع http://www.managingfordevelopmentresults.org/2ndRoundtable.html.

(٢٠) وزارة الخارجية، الدانمرك، ''٢٠١٥: أول تقرير للدانمرك عن الهدف ٨''، ٢٠٠٣.

(٢١) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أنجز ٤٤ بلدا من أقل البلدان نموا، و ٣١ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية و ١٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية تقييمات قطرية مشتركة؛ وأنجز ٣٦ بلدا من أقل البلدان نموا، و ١٩ من البلدان النامية غير الساحلية، و ١٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. للاطلاع على المزيد من المعلومات انظر www.un.org/special-rep/ohrlls/ohrlls/cca_undaf_prsp.htm.

(٢٢) انظر E/2003/64. ومن المتوقع مواصلة دراسة المسألة في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ٣ سنوات بشأن السياسات في عام ٢٠٠٤ وفي سياق أنشطة متابعته المتوقعة، وسيعول على تعاون الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم.

(٢٣) للحصول على مزيد من المعلومات عن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، انظر http://www.ticad.net/.

(٢٤) انظر مفوضية الجماعات الأوروبية، ''رسالة المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي: تجسيد توافق آراء مونتيري: مساهمة الاتحاد الأوروبي''، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، بروكسل (COM (2004) 150).

(٢٥) أدى القلق بشأن ضعف التوقعات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى إلى إقدام المملكة المتحدة على طرح إنشاء لجنة لأفريقيا. ويتمثل هدفها في النهوض بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في المنطقة. وستقوم اللجنة الرفيعة المستوى، بالتعاون مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والدوائر الأكاديمية، وبالاستفادة من الأعمال التي تمت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بتقييم الظروف والسياسات الإنمائية في البلدان الأفريقية في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التجارة، والإدارة، والسياسة الاقتصادية، والمعونة، والتخفيف من حدة الدين، والصحة، والبيئة، وحل الصراعات.

(٢٦) يفيد تقرير الاتحاد الأوروبي أن الدول الأعضاء عاقدة العزم على بلوغ هدفها بل وتجاوزه من أجل رفع متوسط مساعدتها الإنمائية الرسمية بصورة جماعية من ٠,٣٣ في المائة إلى ٠,٣٩ من إجمالي نواتجها القومية في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يزيد الاتحاد الأوروبي مساعدته الإنمائية الرسمية سنويا لتصل إلى ٠,٤٢ في المائة من إجمالي ناتجه القومي في عام ٢٠٠٦. انظر أيضا ''أعمال المفوضية لتحسين فعالية المعونة الإنمائية التي

يقدمها الاتحاد الأوروبي عن طريق تحسين التنسيق والاتساق" (COM (2004) 150). وتعهدت الولايات المتحدة أيضا بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية بخمسة بلايين دولار كل سنة حتى عام ٢٠٠٦ أو زيادة مساعدتها الإنمائية الرئيسية بنسبة ٥٠ في المائة، بإنشاء حساب تحدي الألفية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وقّع الكونغرس القانون المنشئ لمؤسسة تحدي الألفية. وفي شباط/فبراير، وافق مجلس المؤسسة على تعيين موظف تنفيذي كبير مؤقت. وفي أيار/مايو، سيجتمع المجلس لاختيار البلدان التي تحظى بالأهلية للاستفادة من مساعدة المؤسسة.

(٢٧) انظر مؤتمر القمة السابع عشر لمجموعة ريو، توافق كوسكو، كوسكو، بيرو، ٢٣-٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣، ومؤتمر القمة الإيبرية الأمريكية الثالث عشر، سانتا كروز دي لا سييرا، بوليفيا، ١٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٢٨) أعربت بعض الجهات في المجتمع الدولي عن قلقها بشأن تكاثر هذه الصناديق الرأسية المتخصصة، بما في ذلك احتمال أن تؤدي هذه الصناديق إلى تقويض تنفيذ نهج متوازن على نطاق القطاعات، كما أعربت عن القلق بأن هذه الصناديق أقل قدرة على تحقيق التعاون بين القطاعات من نهج التمويل الأفقي.

(٢٩) انظر الوثيقة A/58/290، الفقرة ٣٠.

(٣٠) "IMF Discusses Assessments of Sustainability", Public Information Notice (PIN) No. 02/69، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(٣١) للاطلاع على النقاش الذي تناول هذه الظاهرة، انظر، على سبيل المثال، Barry Eichengreen, Ricardo Hausmann and Ugo Panizza, "Currency mismatches, debt intolerance and original sin: why they are not the same and why it matters", National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 10036, October 2003.

(٣٢) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر A/58/290، الفقرة ٣٩.

(٣٣) انظر، على سبيل المثال، Morris Goldstein, "Debt Sustainability, Brazil, and the IMF", Working Paper No WP 03-1، معهد العلوم الاقتصادية الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(٣٤) للاطلاع على النقاش الذي تناول بنود العمل الجماعي، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.C.1).

(٣٥) "Morelia Communiqué" الاجتماع الخامس لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية للبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠، موريليا، المكسيك، ٢٦-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٦) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا للنهج الجديد، انظر *World Economic Situation and Prospects 2004* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.2).

(٣٧) انظر A/58/555، الفقرات ٣٢-٣٥.